

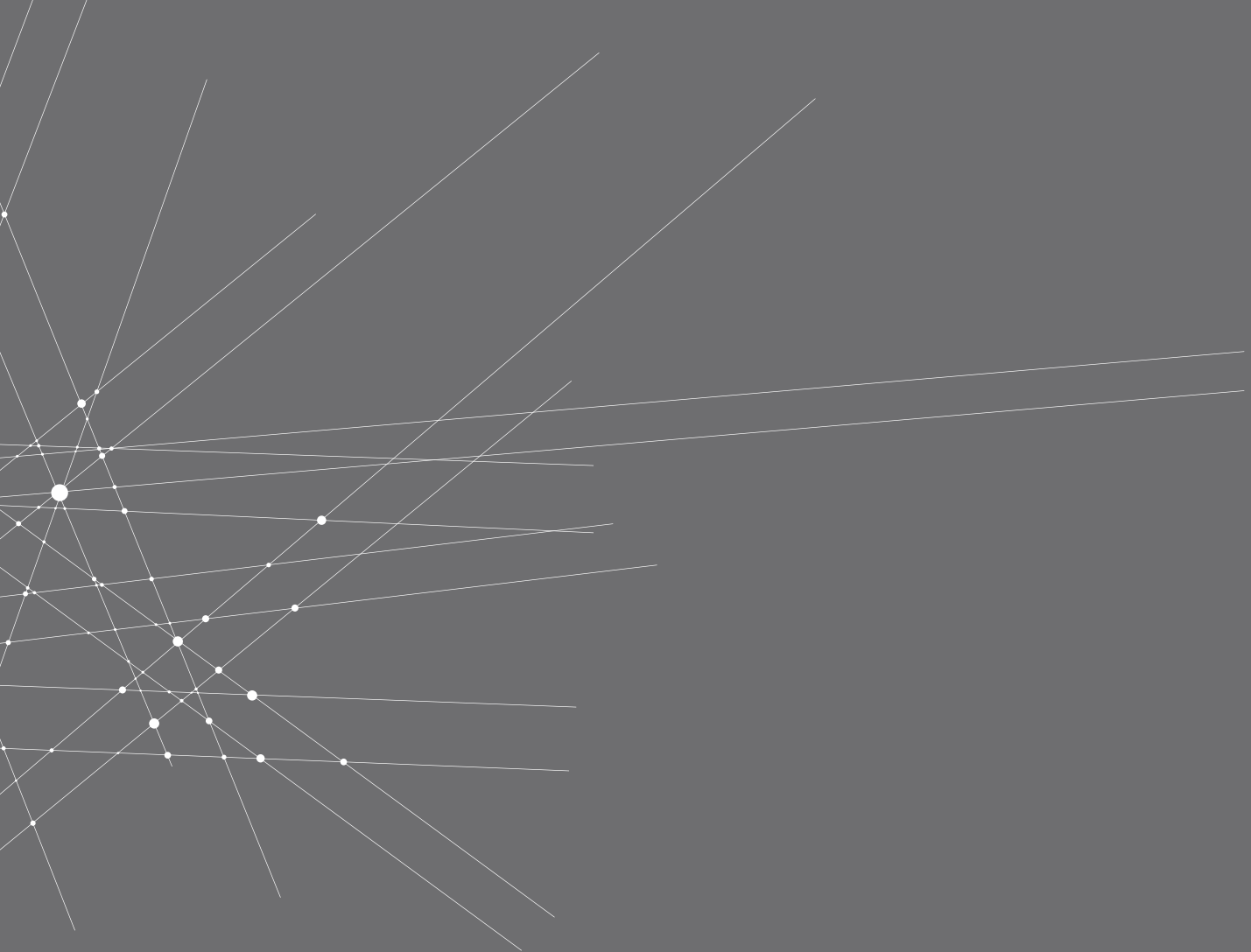
مركز دعم المجتمع المدني
Civil Society Support Center

مشهد المجتمع المدني في الرقة ومحيطها

تقرير من إعداد
مركز دعم المجتمع المدني في الرقة

مشهد المجتمع المدني في الرقة ومحيطها

تقرير من إعداد
مركز دعم المجتمع المدني في الرقة



تم إعداد التقرير بدعم و تنسيق من قسم الأبحاث في منظمة مواطنون لأجل سوريا
الشكر إلى المنظمات و الأفراد المشاركين في هذا البحث لتعاونهم مع فريق مركز
دعم المجتمع المدني في الرقة و دورهم في إنجاحه.



مركز دعم المجتمع المدني
Civil Society Support Center

الناشر : مواطنون لأجل سوريا

Citizens for Syria

Keithstraße 10, 10787 Berlin

غير مخصص للبيع

مواطنون لأجل سوريا © 2018

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بطباعة أو إعادة إصدار أو استخدام أي أجزاء
من هذه المطبوعة بأي شكل أو وسيلة من دون موافقة خطية مسبقة من الناشر.
إن وجهات النظر والآراء المعبر عنها في هذا التقرير تعود فقط لكتابها الأصليين،
وهي لا تمثل بالضرورة وجهات نظر وآراء مواطنون لأجل سوريا.
مع أن منظمة مواطنون لأجل سوريا قد بذلت جهدها للتحقق من صحة
المعلومات الواردة في هذا التقرير لكنها لا تستطيع ضمان صحتها كلياً.

فهرس المحتويات

٥	مقدمة.....
٦	خلفية المشروع.....
٧	تحليل البيئة.....
٧	بيانات ديموغرافية.....
٨	الوضع السياسي و الأمني.....
٨	الوضع الاقتصادي.....
٨	الوضع الاجتماعي.....
٨	الوضع التقني و البنى التحتية.....
٩	الوضع القانوني.....
٩	منهجية التقرير.....
١٠	المجتمع المدني في الوقت الراهن.....
١٠	مجالات العمل و التخصص.....
١٢	الهيكلية و الحجم و النشاط.....
١٤	الاحتياجات.....
١٦	الخدمات الأخرى.....
١٨	خطة استجابة المركز.....
١٨	المقترحات.....
١٩	الخلاصة.....

مقدمة:

تقوم فكرة مركز دعم المجتمع المدني إنطلاقاً من إيمان فريق العمل بأهمية منظمات المجتمع المدني و دورها في بناء و إعادة تأهيل عوامل إستقرار المجتمع المحلي، و بأنه من خلال إعادة تأهيل المجتمع المدني سيتم ردم الهوة في مجالات الإغاثة والخدمات وإعادة التأهيل يلي ذلك الانتقال التدريجي نحو التنمية المجتمعية، المناصرة والحوكمة.

مركز دعم المجتمع المدني هو منصة للجميع بدون أي تمييز عرقي أو ديني او طائفي، تمّ تأسيسه وفق مفهوم « محطة واحدة متعددة المهام» تختص بمنظمات المجتمع المدني. يشكل المركز مساحة عمل مشتركة للمنظمات والمبادرات الناشطة في المنطقة بالإضافة إلى فرصة الوصول للمصادر والموارد المتعددة التي تخدم وتقوي قدرات هذه المنظمات على الإستجابة لحاجات المجتمع المحلي و لعب دورها الحقيقي في حركة المجتمع.

بدأ العمل على مشروع مركز دعم المجتمع المدني في الرقة في بداية شهر آذار ٢٠١٨ و من ضمن المرحلة التحضيرية قبل افتتاح المركز بشكل رسمي قام فريق المراقبة و التقييم و الأبحاث بالعمل على هذا التقرير بغرض الإسهام في تصميم برنامج نشاطات المركز بما يلائم واقع واحتياجات المجتمع المدني في المنطقة وبما يخدم أهداف المركز.

يشكل هذا التقرير خطّ أساس في تقييم الوضع العام للمجتمع المدني و العاملين فيه من منظمات أو أفراد مع الأخذ بعين الإعتبار خصوصية المنطقة و تاريخها الراهن.



مركز دعم المجتمع المدني
Civil Society Support Center

خلفية المشروع:

عانت محافظة الرقة على مدى عقود طويلة من التهميش كغيرها من المحافظات السورية النامية. في شهر آذار من عام ٢٠١٣ كانت الرقة أول محافظة تخرج بالكامل عن سيطرة النظام و تقع تحت سيطرة قوات المعارضة المسلحة و تحت ضغط الحاجة إلى الخدمات و في ظل غياب رقابة النظام السوري بدأت تتشكل حركة مجتمع مدني نشطة في المنطقة. خلال فترة قصيرة ظهرت العديد من المنظمات الناشئة و التي بدأت بالعمل في مجالات مختلفة من إعادة تأهيل الخدمات الأساسية إلى توفير النشاطات المجتمعية مثل برامج الدعم النفسي و الاجتماعي و برامج دعم النساء و الفئات المستضعفة. و ترافق ذلك بتشكيل عدد من المجالس المحلية في مدن و بلدات المحافظة بالإضافة إلى مجلس محافظة الرقة و الذي شكل لفترة السلطة التنفيذية الأبرز في المنطقة.

تزامن ذلك مع بدايات تشكيل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» وامتداده تجاه مناطق سورية مختلفة. خلال منتصف عام ٢٠١٣ و أثناء محاولات التنظيم المتعددة للسيطرة على المنطقة حصلت عدة عمليات خطف و اغتيال لشخصيات معروفة في الوسط الأهلي المحلي و الذي دفع بالكثير من الناشطين إلى توقيف أعمالهم أو النزوح إلى تركيا.

مع بدايات عام ٢٠١٤ تراجعت القوات المسيطرة على المنطقة تحت ضغط و تهديد قوات تنظيم الدولة الإسلامية و التي انتهت بسيطرة التنظيم على كامل المحافظة في كانون الثاني ٢٠١٤ و تدريجياً تم القضاء على كافة مؤهلات العمل المدني في المنطقة ما عدا بعض المجموعات التي بقيت تعمل بصمت و بسرية تامة. في نهاية عام ٢٠١٧ و مع تقدم قوات سوريا الديمقراطية بدأ تنظيم الدولة بالانحسار و بدأت علائم المجتمع المدني بالظهور مرة أخرى و بدأ ناشطو المدينة المدنيين و أصحاب الاختصاص من مهندسين و محامين و غيرهم بالعودة للعمل تدريجياً مع استقرار المنطقة و تأسيس منظمات و مبادرات مختلفة للاستجابة لحاجيات المنطقة من خدمات و غيرها. خلال عدة أشهر وصل عدد المنظمات العاملة في المنطقة من محلية و سورية و دولية إلى ما يزيد عن ٣٠ منظمة.

في شهر تشرين الأول من عام ٢٠١٧ و بعد تحرير المدينة بالكامل من قوات تنظيم داعش بدأ فريق منتدى العمل المدني بالعمل في المنطقة بإطلاق مبادرة شارك لدعم المجتمع المدني. عملت المبادرة على جمع ممثلين عن المنظمات العاملة في المنطقة من خلال إجتماعات عامة و ورشات عمل مصغرة مع التركيز على تحديد أولويات العمل و مجالات العمل و التخصص بناء على توجه المنظمات و أهدافها و احتياجات المنطقة و المجتمع المحلي. و كان من أهم مخرجات المبادرة إنشاء شجرة الاحتياجات على مستوى العمل المدني في كل منطقة، و مناطق التدخل، ودراسة الصعوبات و المعوقات و تحليل الوضع الآني و إدراج المبادرات و المشاريع كمقترحات ضمن خطة العمل و النشاطات المقبلة للمبادرة.

بناء على مخرجات مبادرة شارك بدأ الفريق بالعمل على توسيع المبادرة إلى شكل أكثر استدامة و من هنا بدأ العمل على فكرة المركز كحاضنة للأفراد و المنظمات العاملة في المنطقة لتقديم طيف واسع من الخدمات بهدف تطوير قدرات هذه المؤسسات و بناء مساحة مشتركة للعمل المدني من خلال افتتاح مركز رئيسي في مدينة الرقة و مركز فرعي في مدينة الطبقة.

تحليل البيئة:



بيانات ديموغرافية:

تقع محافظة الرقة في شمال وسط سوريا على الضفة الشمالية لنهر الفرات. و تمتد شمالاً حتى الحدود السورية التركية. قارب عدد سكان المحافظة بحسب الإحصاء الرسمي عام ٢٠٠٤ الـ ٨٠٠ ألف نسمة منهم حوالي ٣٠٠ ألف في مدينة الرقة. و قد انخفض عدد السكان الكلي في المحافظة إلى حوالي ٥٠٠ ألف في عام ٢٠١٧ بسبب موجات النزوح الكبيرة و القتل و التشريد الذي عانى منه سكان المدينة على مدى سنوات. تضم المحافظة بالإضافة إلى مدينة الرقة ثلاث تجمعات سكانية أساسية و هي مدينة الطبقة و ريفها (حوالي الـ ١٦٠ ألف نسمة عام ٢٠٠٤) تل أبيض و ريفها و عين عيسى بالإضافة إلى تجمعات من القرى و البلدات الصغيرة على امتداد مساحة المحافظة .

خلال فترة سيطرة داعش نزح عدد كبير من سكان مدينة الرقة. بحسب تقرير من الأمم المتحدة نشر في شهر شباط ٢٠١٨ عاد ما يقارب ٦٠ ألفاً من السكان إلى المدينة بعد خروج قوات داعش منها. و بحسب تقديرات ناشطين و عاملين في الحقل المدني في أواسط ٢٠١٧ بلغ عدد سكان مدينة الرقة حوالي ٢٨٠ ألفاً في حين بلغ عدد سكان الطبقة و ريفها ما يقارب ١٧٥ ألفاً.

الوضع السياسي و الأمني:

تخضع مناطق المحافظة المختلفة حالياً لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية التي تديرها عسكرياً وتدار أمنياً من قبل «قوات الامن الداخلي» أما إدارتها سياسياً وخدمياً فهي تتم عبر مجلس الرقة المدني الذي أعلن تشكيله في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧ ، و أعيدت هيكلته في كانون الثاني ٢٠١٨ بتشكيل مجلس تشريعي ومجلس تنفيذي ضمن المجلس يكون بمثابة حكومة محلية لإدارة شؤون المحافظة، منطقة الطبقة تتم إدارتها من خلال الإدارة المدنية الديمقراطية في الطبقة التي أعلنت في تشرين الثاني ٢٠١٧. و يخضع كل من مجلس الرقة المدني والإدارة المدنية الديمقراطية في الطبقة حالياً لإشراف وإدارة مجلس سوريا الديمقراطية و الذي يشكل حالياً الهيئة الإدارية الأعلى في المحافظة. الوضع الأمني مستقر نسبياً بعد أن عانى سكان المحافظة من تدهور في الأوضاع الأمنية لمدة تتجاوز الست سنوات.

لا تزال تشكل بقايا الألغام و الالغام غير المتفجرة، و التي قدر ناشطون عددها بثمانية آلاف، الخطر الأمني الأساسي الذي يهدد حياة السكان العائدين إلى المدينة المهدامة بنسبة كبيرة.

الوضع الاقتصادي:

تاريخياً تشكل الزراعة القطاع الاقتصادي الأساسي الذي يقوم عليه اقتصاد المحافظة و تشكل نسبة مساحة الأراضي القابلة للزراعة بحسب أرقام المكتب المركزي للإحصاء عام ٢٠١٠ ما يقارب ٤١% من مساحة المحافظة الكلية. و بسبب التدمير الذي تعرضت له المحافظة بمدنها المختلفة تأثرت محطات توليد الكهرباء ومضخات الري بشكل أساسي مما أثر على إمكانية العمل في الزراعة بالإضافة إلى عدم توفر الأسمدة و البذور بشكل مستمر و تعمل حالياً العديد من المنظمات المحلية و مزودي الخدمات على إعادة تأهيل شبكات الري والسقاية في مناطق مختلفة من المحافظة.

أما قطاع الثروة الحيوانية فتتم إدارته من قبل لجنة الثروة الحيوانية في مجلس الرقة المدني والذي يهتم بشكل أساسي بإعادة تأهيل الثروة الحيوانية.

في ظل العودة الكبيرة للسكان الذين فر أغلبهم بسبب المعارك وسيطرة تنظيم داعش على المدينة نشطت حركة إعادة البناء في المنطقة خلال الأشهر القليلة الأخيرة ولكنها تواجه مصاعب أساسية بما يتعلق بتوافر مواد البناء في السوق المحلية واحتكارها من قبل عدد قليل من التجار والموردين بالإضافة إلى غلاء الأسعار بما في ذلك تكاليف وأجور الأيدي العاملة.

الوضع التقني و البنى التحتية:

يعتمد سكان المنطقة في اتصالاتهم إمّا على شبكة الهاتف المحمول السورية ولكنها ضعيفة ولا يعتمد عليها، أو على الشبكات التركية خاصة في المناطق الشمالية المتاخمة للحدود. في حين يشكل الوصول إلى الإنترنت تحدياً أساسياً في ظل غياب شبه تام لوسائل الاتصال بالإنترنت ما عدا الإنترنت الفضائي و الذي يشكل الحصول عليه تحدياً كبيراً بسبب تكلفته العالية أولاً والحاجة إلى ترخيصات خاصة به عن طريق مكاتب مجلس سوريا الديمقراطية من ناحية أخرى.

أمّا بالنسبة للتجهيزات التقنية من أجهزة كمبيوتر وهواتف محمولة فهي قليلة التوفر في المنطقة و غالبية الأسعار بسبب تحكم التجار و الموردين بالسوق، مما يشكل عبئاً إضافياً في استجرار هذه التجهيزات من مناطق أخرى بتكاليف نقل و مواصلات عالية.

من ناحية البنى التحتية الأساسية، فإن المنطقة لا تزال تعاني و بسبب الدمار الحاصل فيها نتيجة المعارك الضارية خلال الأعوام القليلة الماضية من ضرر كبير في كافة أشكال البنى التحتية بما في ذلك الطرقات و الجسور التي تصل المناطق المختلفة ببعضها مما يشكل عائقاً أساسياً في التنقل بين المدن و البلدات المختلفة. كما أن هذا الضرر لحق بشبكات المياه و الكهرباء و الصرف الصحي مما أدى إلى تراجع هذه الخدمات و شكل عبئاً كبيراً على المنظمات و السلطات المحلية العاملة على عمليات إعادة التأهيل لضرورتها الماسّة لإعادة الحياة في المنطقة إلى طبيعتها.

الوضع القانوني:

تحتاج المنظمات التي ترغب بالعمل في المنطقة إلى الحصول على ترخيص قبل ممارسة أي نشاط مدني في المنطقة. يتم الحصول على التراخيص من قبل مكتب المنظمات في مجلس سوريا الديمقراطية ومقره مدينة عين عيسى. يستغرق الحصول على ترخيص فترة تتراوح بين شهر إلى ثلاثة أشهر وهو صالح لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد في حال استمرار المنظمة في عملها. هذا القانون ينطبق على المنظمات المحلية و المنظمات الدولية على حد سواء.

توصيات خاصة بالترخيص:

- تحديد فترة زمنية معقولة للرد على طلب الترخيص من قبل الجهات المعنية، كان لا تتجاوز الخمسة عشر يوماً
- أن يكون الترخيص غير محدد بفترة معينة انما يتم مراجعته و مراجعة نشاط المنظمة دورياً كل ٦ او ١٢ شهراً
- ان تتشارك الجهات المسؤولة عن الترخيص مع المنظمات المحلية ببناء «مقترحات» لسلم الرواتب مبني على الحاجات اليومية و خطة التنمية المحلية ياخذ بعين الاعتبار مستويات الكفاءة و الخبرات.

منهجية التقرير :

كجزء من عملية التحضير لإفتتاح المركز قام فريق العمل بلقاء ممثلي ٢٠ منظمة محلية لتشكيل صورة أوضح عن الوضع العام للمنظمات الناشطة في المنطقة مع تركيز خاص على تحديد مجالات العمل و التخصص و البحث في احتياجات المنظمات و ذلك بغرض رسم صورة أولية عن شركاء المركز المحتملين و تحديد مجالات إمكانية استفادة هذه المنظمات من النشاطات التي قد يقدمها مركز دعم المجتمع المدني بفرعيه في الرقة و الطبقة. و من ضمن عملية التقييم قام أعضاء الفريق كذلك باللقاء مع ٤٠ فرداً من العاملين في الشأن المدني ضمن منظمات مختلفة لسبر آرائهم عن احتياجات العمل المدني والأولويات بما يتعلق بالخدمات التي يمكن ان يقدمها المركز. و تشكل البيانات و المعلومات الواردة في هذا التقرير ملخصاً لنتائج هذه اللقاءات.

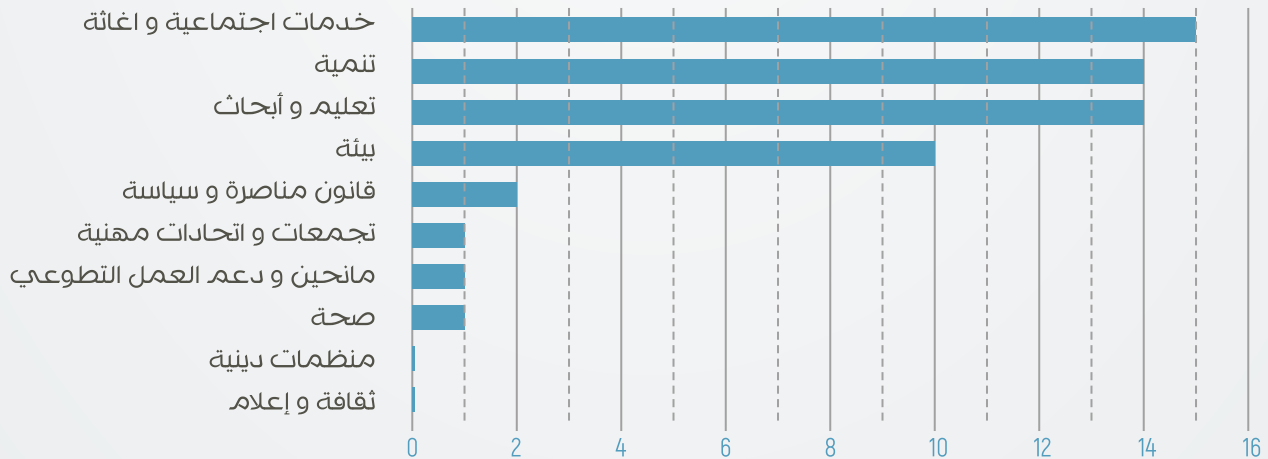
المجتمع المدني في الوقت الراهن:

تشهد المنطقة حالياً حركة نشطة في مجال المجتمع المدني حيث يتواجد في المنطقة ما يقارب ٢٠ منظمة محلية مرخصة، و يقصد هنا بالمحلية المنظمات التي تم تشكيلها في المنطقة بكوادر محلية و مناطق عمل ضمن المحافظة. بالإضافة إلى عدد من المنظمات السورية التي وسعت أعمالها و مكاتبها لتشمل محافظة الرقة. عدا عن ذلك بدأت عدة منظمات دولية بالعمل في المنطقة في قطاعات مختلفة سواء عن طريق شركات و دعم للمنظمات المحلية أو من خلال العمل بشكل مباشر من خلال مكاتب ميدانية.

مجالات العمل و التخصص:

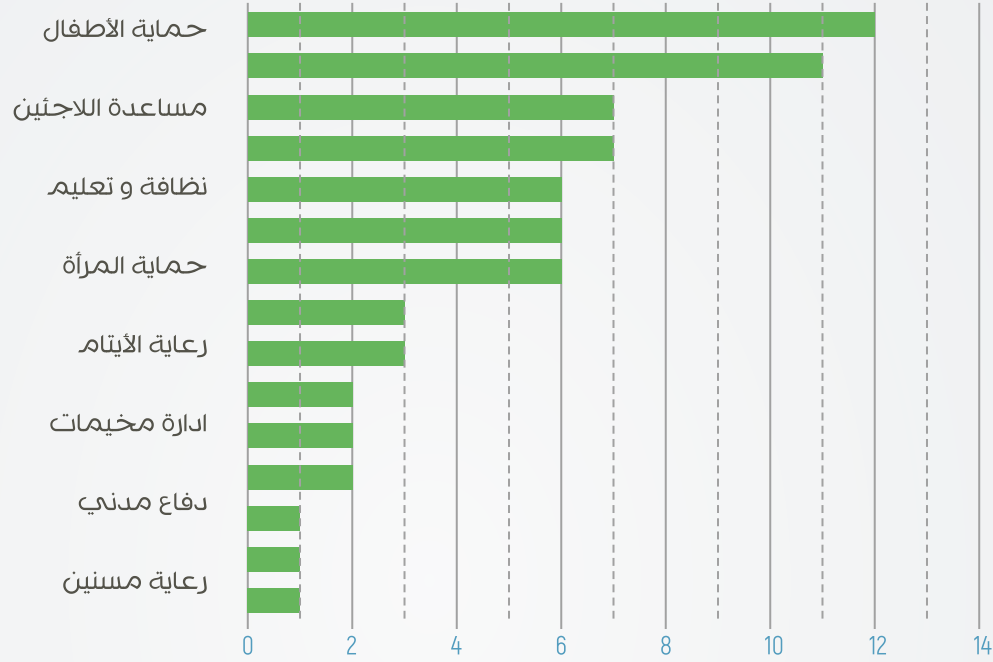
بالنظر إلى مجالات العمل الأساسية للمنظمات العشرين المشمولة في التقييم يظهر وضوحاً التوجه العالي لمنظمات المجتمع المدني للعمل في مجالات الخدمات الاجتماعية و الإغاثة بمعدل ١٥ من أصل ٢٠ منظمة في حين تأتي التنمية و مشاريع التعليم و الأبحاث في المرتبة الثانية من حيث الإنتشار. من الجدير بالذكر أيضاً قلة عدد المنظمات العاملة في مجالات المناصرة و القانون و السياسة حيث أن منطمتين فقط من أصل عشرين تعملان في هذا المجال. و يلاحظ الغياب شبه التام للعمل في مجالات الثقافة و الإعلام و كذلك الغياب التام للمنظمات القائمة على أساس ديني (الشكل ١)

مجالات العمل الأساسية



من ضمن المنظمات التي تحدد مجال عملها في الخدمات الاجتماعية و الإغاثة، تعمل ١٢ منظمة في مجال حماية الأطفال و ١١ منظمة في مجال توعية المرأة في حين تتوزع باقي المنظمات مجالات مختلفة من أنشطة الدعم الاجتماعي و الإغاثة كما هو موضّح في (الشكل ٢)

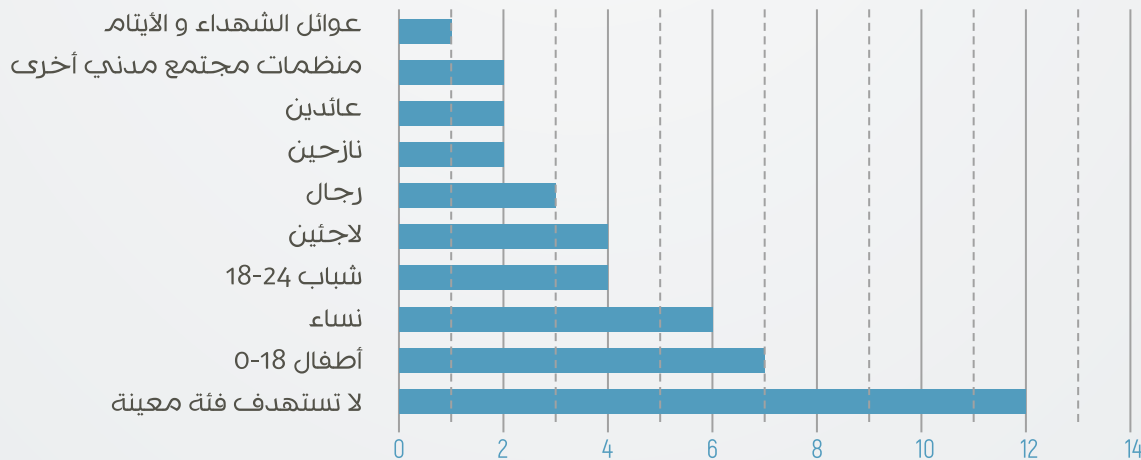
مجالات العمل في الخدمات الاجتماعية و الإغاثة



الشكل ٢: عدد المنظمات بحسب مجالات العمل في الخدمات الاجتماعية و الإغاثة

إلا أنه من الملاحظ و رغم تحديد المنظمات لمجالات عملها الأساسية غياب التوجه نحو فئات معينة من المستفيدين. حيث نذكر ممثلو ١٢ منظمة عدم استهداف منظماتهم لفئات محددة من المستفيدين أو لجمهور محدد في حين توزع تركيز المنظمات الثمانية البقية على فئات مختلفة أبرزها الأطفال و النساء (الشكل ٣)

الفئات المستهدفة

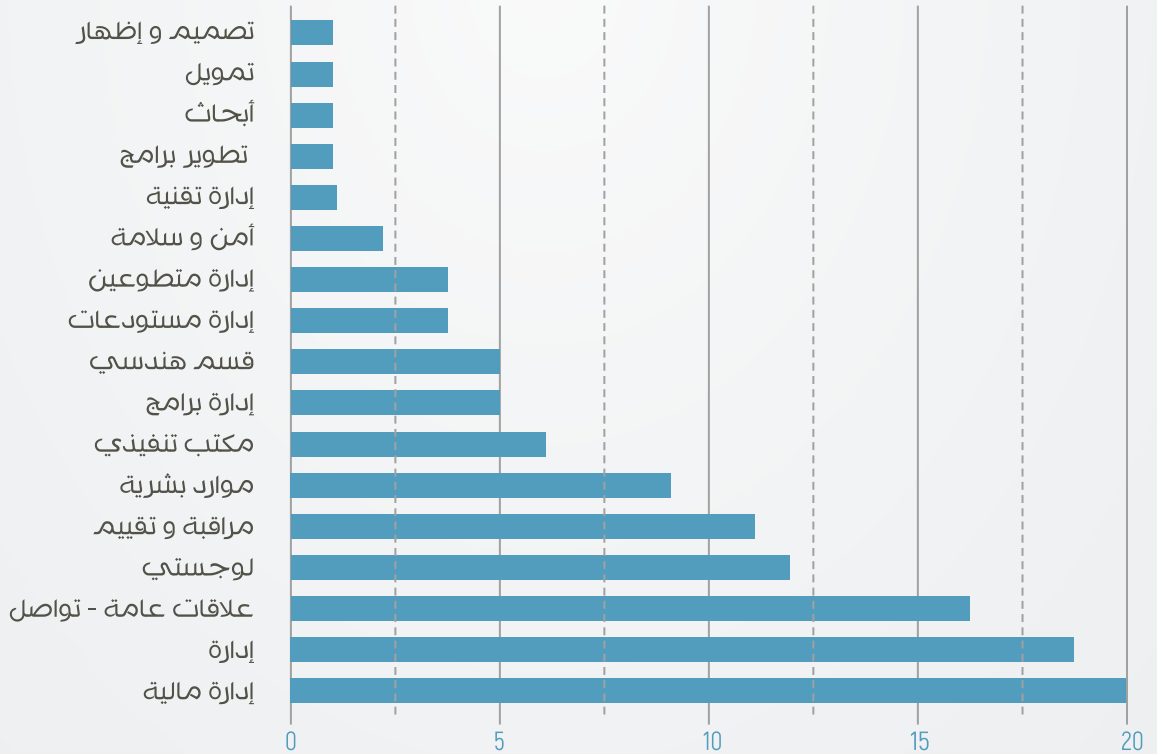


الشكل ٣: عدد المنظمات بحسب الفئات المستهدفة.

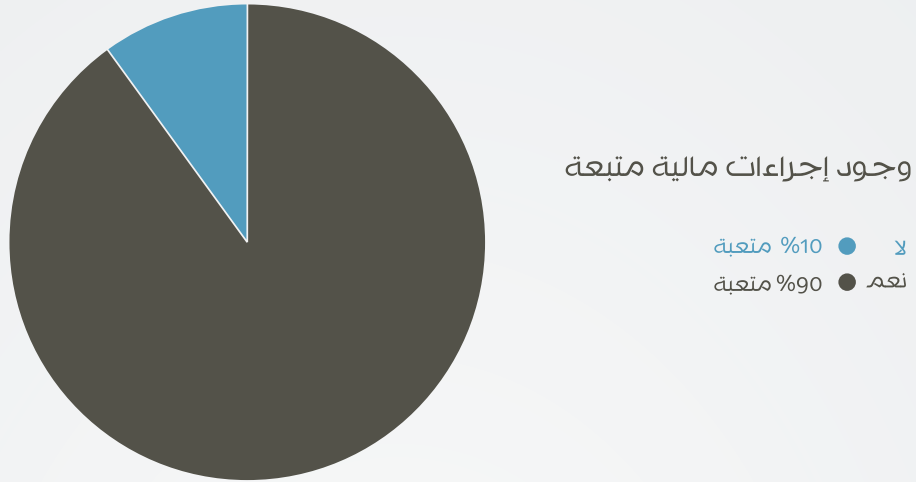
لهيكلية و الحجم و النشاط:

تمتلك جميع المنظمات التي تم لقاءها ضمت عملية المسح هيكلية تنظيمية ولو كانت بسيطة بالرغم من حداثة عهدها و صغر حجم كوادرها. حيث تمتلك كل منظمة على الأقل قسمين في هيكليتها التنظيمية. و يلاحظ الاهتمام العالي لدى المنظمات و المؤسسات الناشئة بالإدارة المالية حيث أن كل المنظمات العشرين المشمولة تمتلك قسم إدارة مالية (الشكل ٤). في حين تمتلك ٩٠٪ من المنظمات إجراءات مالية متبّعة (الشكل ٥). في حين يظهر جلياً غياب الاهتمام بمجالات تطوير البرامج، الأبحاث، المنح، إدارة الجودة والإدارة التقنية (الشكل ٤) التواصل و العلاقات العامة تبدو بشكل عام في موقع اهتمام جيد جداً حيث تمتلك ١٦ من المنظمات المشمولة قسم خاص بالعلاقات العامة و التواصل (الشكل ٤).

الأقسام و الدوائر

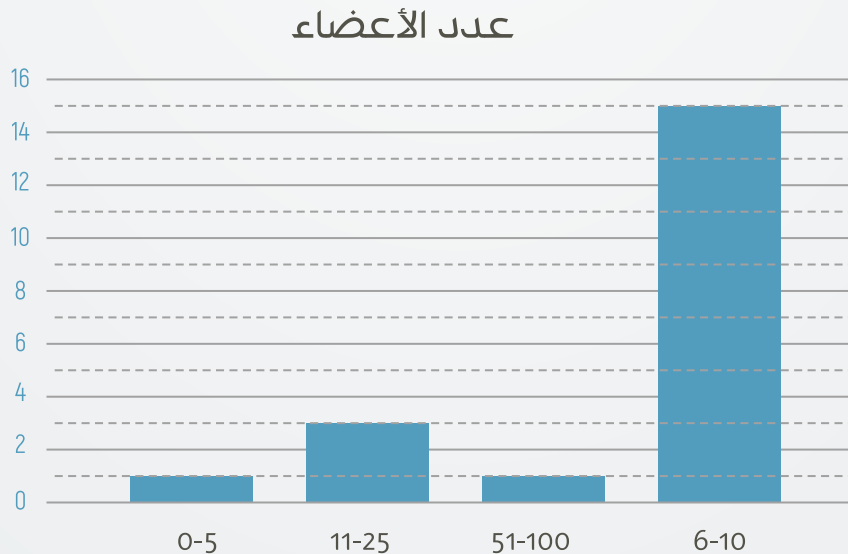


الشكل ٤: عدد المنظمات بحسب الأقسام و الدوائر فيها



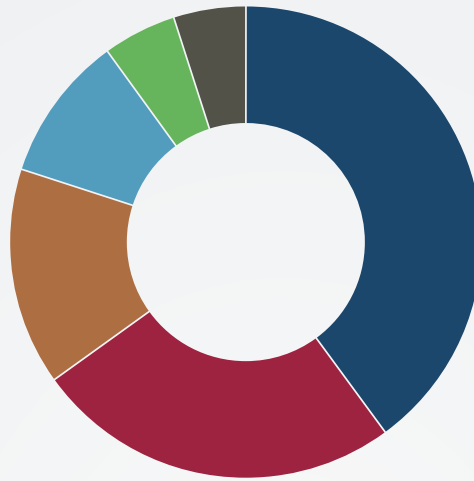
الشكل ٥: نسبة المنظمات من حيث وجود إجراءات مالية متبعة

من حيث الحجم فإن أغلب المنظمات ذات حجم صغير نسبياً من ناحية الموارد البشرية. حيث ان ١٥ منظمة من أصل ٢٠ لا يتجاوز عدد اعضائها الدائمين العشرة اشخاص (الشكل ٦). إلا أن العديد من هذه المنظمات تعتمد بشكل أساسي في تنفيذ مشاريعها على المتطوعين أو المتعاقدين على أساس المشاريع مما يعطي المنظمة القدرة على تنفيذ مشاريعها على الأرض و لكن دون استدامة لعنصر الموارد البشرية في المنظمة.



الشكل ٦: عدد المنظمات بحسب عدد الأعضاء

من حيث عدد المشاريع المنفذة خلال العام الماضي يظهر وضوحاً حداثة عهد المنظمات المحلية في تنفيذ المشاريع على الأرض و الذي يعود دون شك إلى غياب مؤهلات العمل المدني في المنطقة قبل نهايات العام ٢٠١٧ وبالتالي محدودية الفرصة و النافذة الزمنية للمنظمات للوصول إلى عملية تنفيذ المشاريع. مع ذلك فإن ١٢ منظمة من أصل ٢٠ كانت قادرة على تنفيذ مشروع واحد على الأقل خلال عام ٢٠١٧ (الشكل ٧)



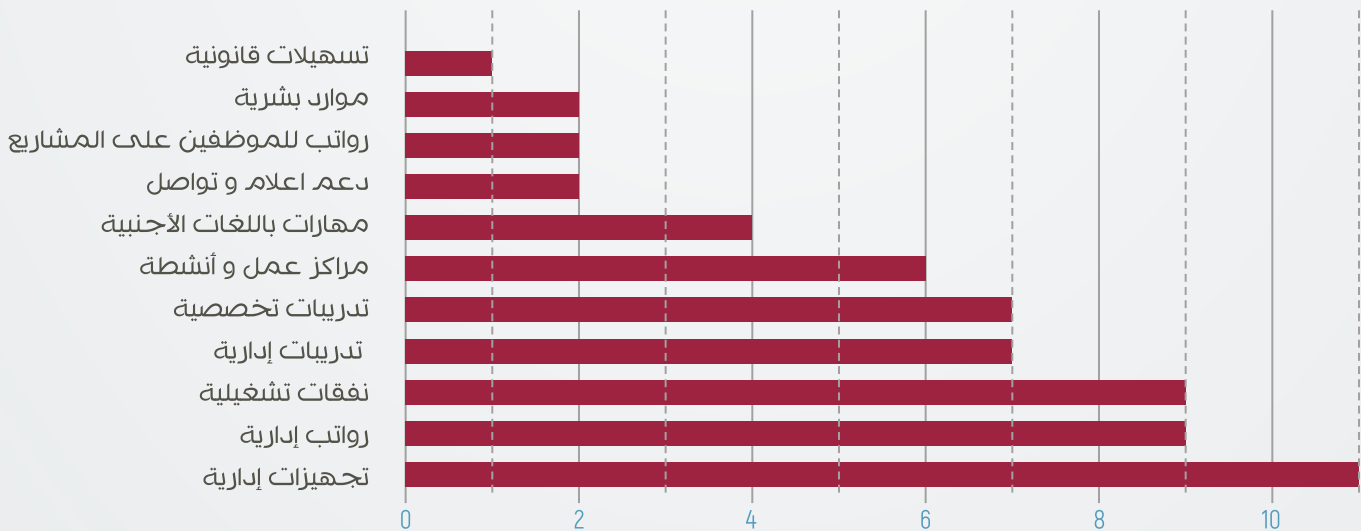
8 مشاريع
5 مشاريع
3 مشاريع
2 مشاريع
1 مشاريع
1 مشاريع

الشكل ٧: عدد المنظمات بحسب عدد مشاريعها خلال ٢٠١٧

الاحتياجات:

تشكل التجهيزات و الآليات الاحتياجيات الأهم بالنسبة ل ١١ منظمة في حين تأتي الرواتب الإدارية و النفقات التشغيلية في المرتبة الثانية و الذي مرده بشكل أساسي حداثة عهد هذه المنظمات و ضعف مواردها التمويلية الكافية لضمان استمرار و ديمومة بنيتها التنظيمية و فعاليتها في المجتمع المحلي. الشكل ٨

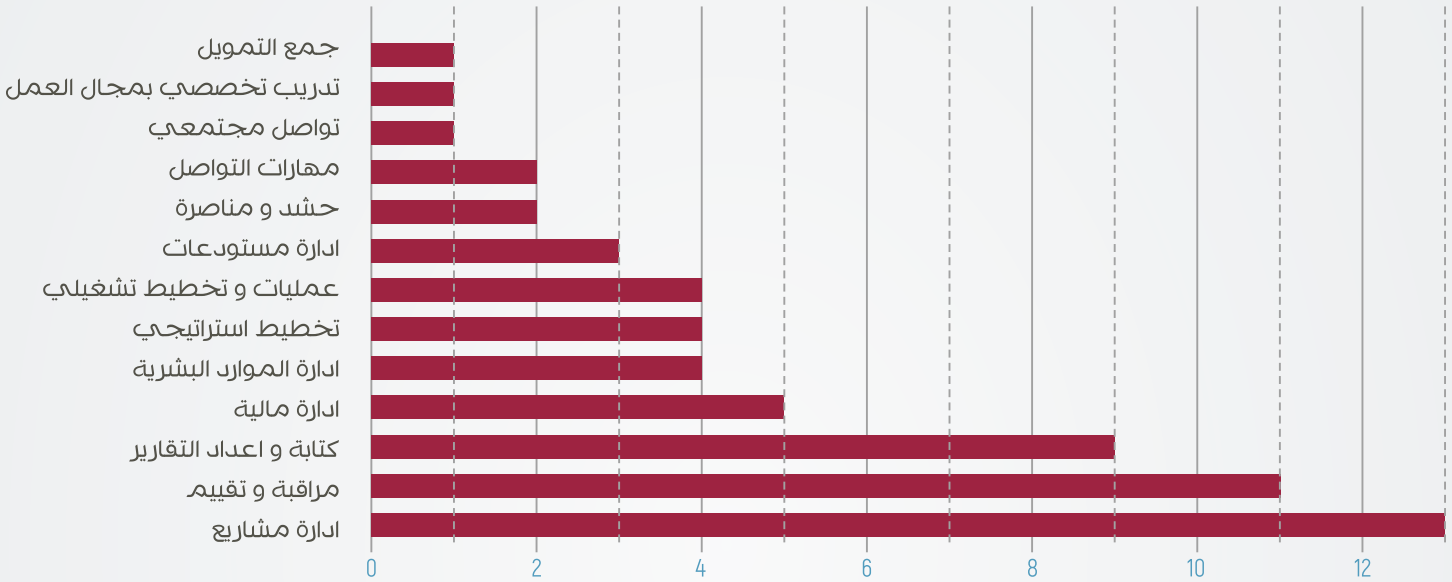
أهم الاحتياجات



الشكل ٨: عدد المنظمات من ناحية احتياجاتها

لتدريبات سواء التخصصية في مجال عمل المنظمة أو الإدارية في مجال التنظيم المؤسسي بشكل عام هي أيضاً من الاحتياجات الأساسية لهذه المنظمات كما هو موضح في الشكل أعلاه. بنظرة تفصيلية أكبر على مجال التدريبات يلاحظ الاهتمام العالي بمجال إدارة المشاريع والمراقبة والتقييم (الشكل ٩) في حين أنه يظهر و بشكل ملفت للنظر تغيب شبه كامل للتدريبات الخاصة بجمع التمويل عن لائحة الاهتمامات لدى المنظمات رغم أن أغلبها يعاني من أزمات مالية كما هو موضح آنفاً مما قد يدل على إما أولاً غياب آليات واضحة لتحديد الأولويات لدى هذه المنظمات، أو ثانياً ضعف الخبرة و الكفاءة و القدرة لدى كوادر هذه المنظمات بما يخص آليات وسبل جمع التمويل او ثالثاً لضعف الوعي بأهمية و قنوات جمع التمويل.

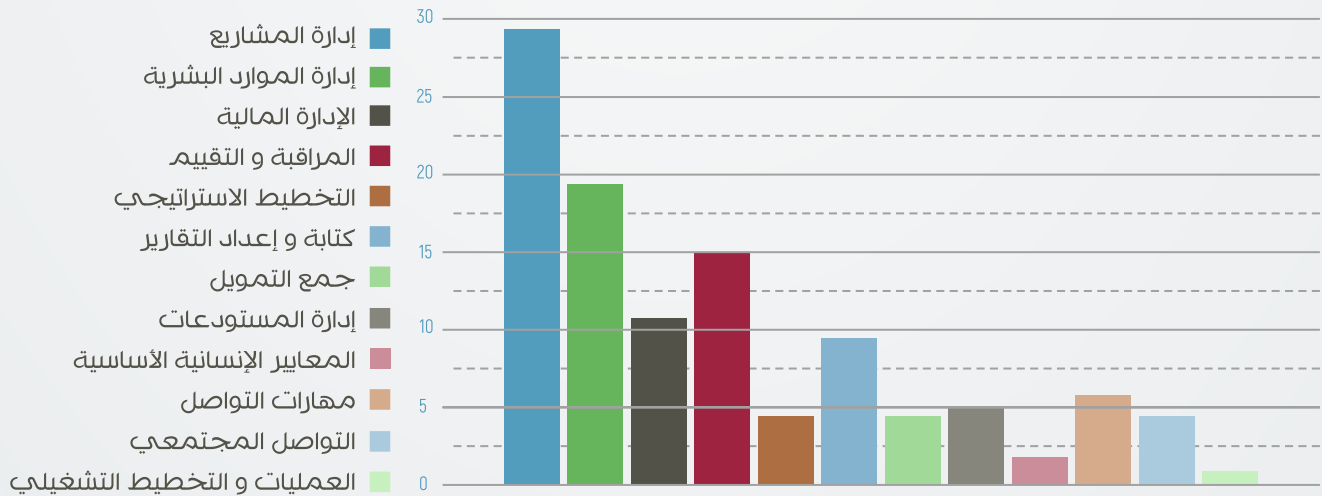
أبرز الاحتياجات التدريبية



الشكل ٩: عدد المنظمات بحسب احتياجاتها التدريبية

أما بالنسبة للأفراد العاملين في الشأن المدني فيبدو أن الأولويات من ناحية التدريبات مشابهة جداً لتلك التي على مستوى المنظمات كهيئات عامة. حيث تظهر تدريبات إدارة المشاريع على قائمة الأولويات التدريبية لتسعة وعشرين فرداً من أصل اربعين تم اللقاء معهم تليها إدارة الموارد البشرية و من ثم المراقبة والتقييم في حين تقع تدريبات المهارات مثل مهارات التواصل في أسفل قائمة الأولويات كما يظهر في الشكل ١٠

التدريبات ذات الأولوية للأفراد العاملين في الشأن المدني

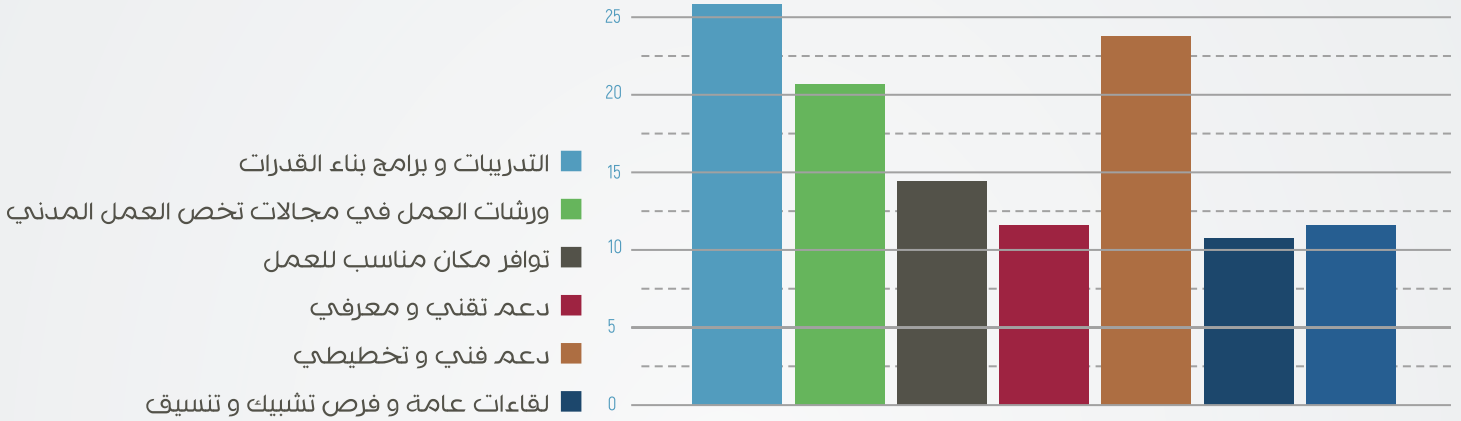


الشكل ١٠: التدريبات إلى عدد الافراد الذين يجدونها ذات أولوية

الخدمات الأخرى:

بالنسبة للأفراد العاملين في الشأن المدني تشكل التدريبات الخدمة الأكثر أهمية و التي يمكن أن يقدمها مركز دعم المجتمع المدني و التي قام باختيارها ٢٦ فرداً من أصل ٤٠ تم اللقاء بهم تليها مباشرة خدمات الدعم الفني والتخطيطي والذي يشمل تقديم الدعم والمشورة في مجال تطوير المشاريع و تطوير الاستراتيجيات وخطط العمل (الشكل ١١).

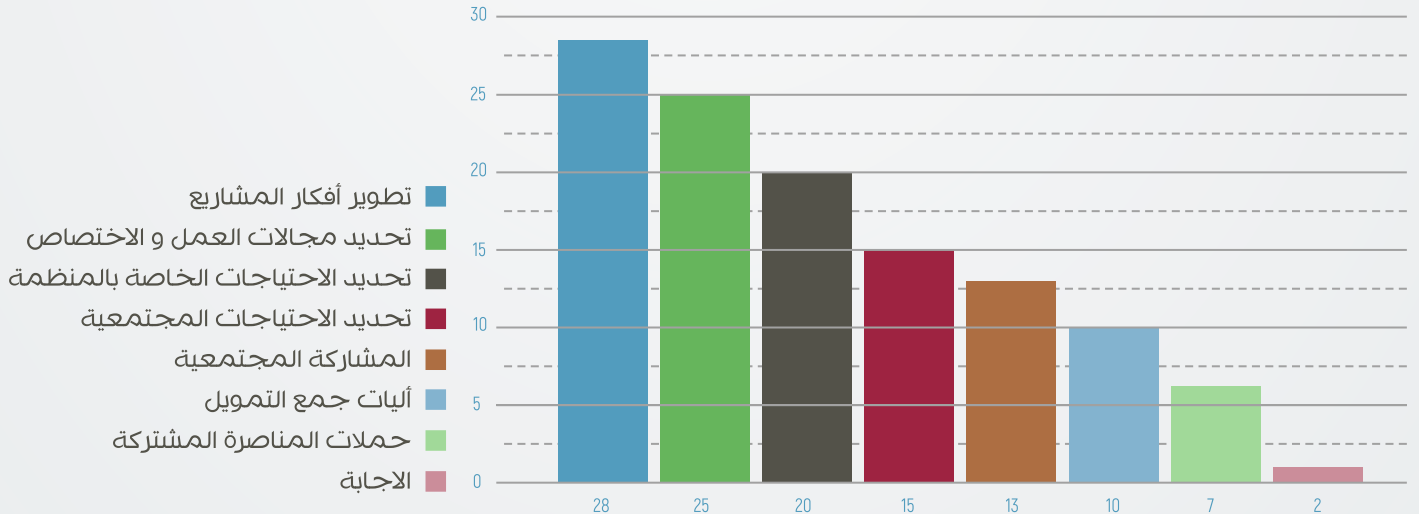
الخدمات ذات الأولوية للأفراد العاملين في الشأن العام



الشكل ١١ : الخدمات التي يقدمها المركز إلى عدد الأفراد الذين يحدونها ذات أولوية

من خطة عمل المركز ان يقدم أيضاً الفرصة للمنظمات لعقد ورش عمل مشتركة تحت مواضيع مختلفة تتعلق بالمجتمع المدني بهدف مشاركة خبرات الكوادر و تطوير آليات العمل المشترك. بالنسبة ل ٢٨ من الافراد العاملين في الشأن المدني و الذين تمت مقابلتهم، يعد تطوير أفكار المشاريع من أهم المواضيع التي يجب تضمينها في ورش العمل المشتركة يليها ورشات تتعلق بتحديد مجالات العمل و التخصص و من ثم ورشات لتحديد احتياجات المنظمات مما يشير إلى رغبة الكوادر بتطوير توجهات و آليات عمل منظماتهم (الشكل ١٢).

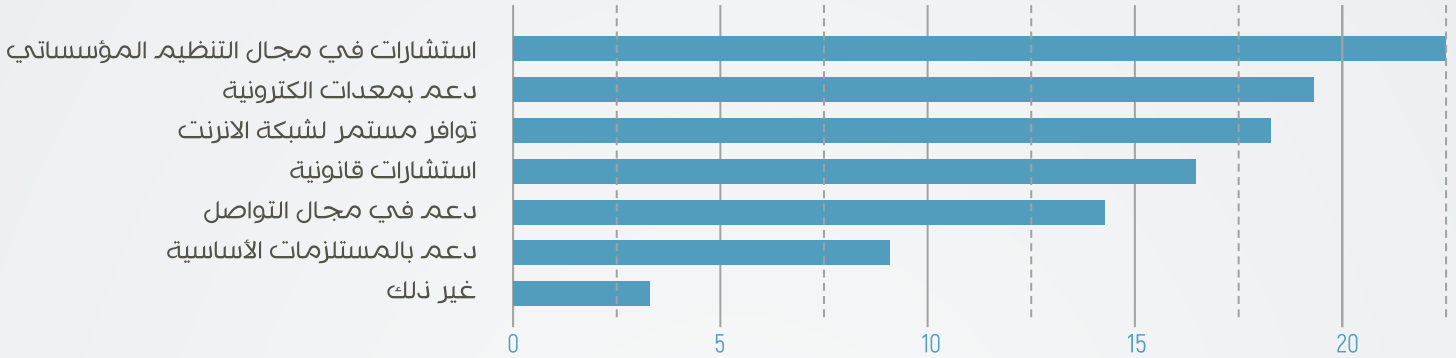
ورش العمل ذات الأولوية



الشكل ١٢ : ورش العمل إلى عدد الأفراد الذين يحدونها ذات أولوية

أما في مجال الدعم التقني و المعرفي فتظهر الحاجة الماسة إلى الاستشارات في مجال التنظيم المؤسسي بما ينسجم مع واقع المنظمات حديثة النشأة و التي تعاني من ضعف في الهيكلية التنظيمية حتى في ظل تواجد هيكلية بسيطة و من حاجة إلى تطوير في مجال القدرات و الكفاءات الموكلة للأقسام المختلفة (الشكل ١٣).

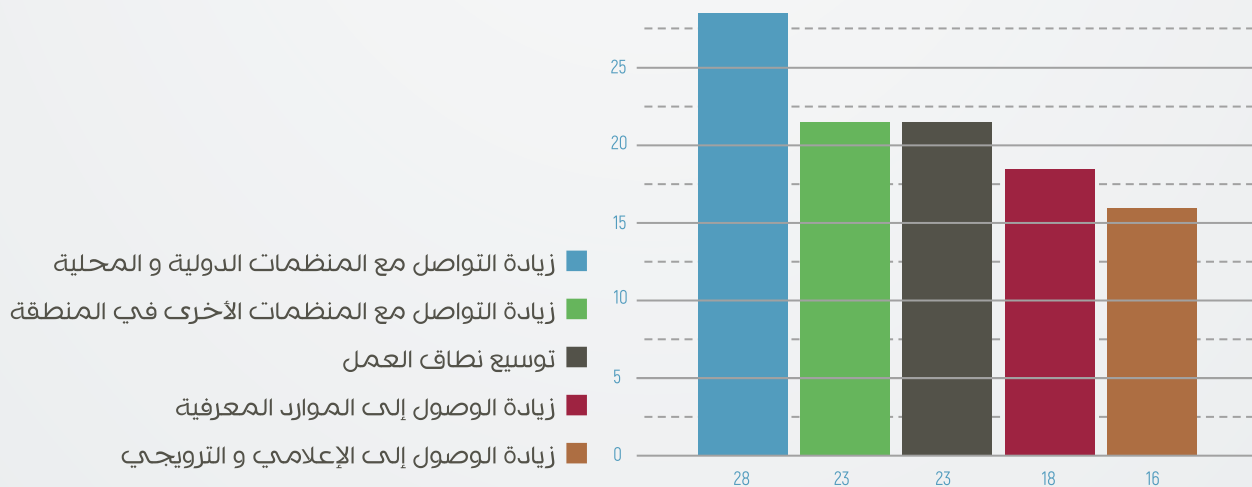
أولويات الدعم التقني



الشكل ١٣ : مجالات الدعم التقني إلى عدد الأفراد الذين يحدونها ذات أولوية

يلاحظ من الشكل السابق أيضاً حاجة لا يمكن التغاضي عنها لتوافر خدمات الانترنت و الذي يتوافق مع صعوبات الوصول إلى الإنترنت في المنطقة و التحديات التي تواجه المنظمات و الأفراد في الحصول على اتصال موثوق بالانترنت بسبب التكاليف أولاً و الحاجة إلى تسهيلات قانونية خاصة لذلك. بحسب الأفراد الذين تم لقائهم يشكل الوصول المستمر إلى الإنترنت فرصة لتطوير العلاقات مع المنظمات الدولية و المانحين أولاً و المنظمات الأخرى في المنطقة ثانياً، خاصة في ظل تواجد و عمل هذه المنظمات في مناطق جغرافية متباعدة و في ظل صعوبة التنقلات بسبب تضرر البنية التحتية من طرقات و جسور مما يجعل التواصل على الأرض بشكل شخصي عائقاً أساسياً للتواصل و بالتالي يرفع من أهمية توافر الانترنت في تأمين سبل التواصل. بالإضافة إلى ذلك يدل هذا الخيار على الأولوية التي يوليها العاملون في المجال المدني إلى التشبيك و التنسيق و تحسين فرص العمل المشترك مع المنظمات الأخرى سواء الدولية او المحلية. كما يعتقد ٢٣ منهم أن توافر الانترنت سيساهم في منحهم إمكانية توسيع نطاق العمل بالإضافة إلى الفرص الأخرى من وصول إلى الموارد المعرفية المختلفة من برامج تدريبية و مراجع و زيادة الوصول الإعلامي و الترويجي لأنشطة منظماتهم. (الشكل ١٤).

آليات الاستفادة من الأنترنت



الشكل ١٤ : آليات الاستفادة من توافر الإنترنت إلى عدد الأفراد الذين يحدونها ذات أولوية

خطة استجابة المركز:

بناء على ما سبق و بالتناغم مع أهداف المركز و خطة عمله العامة سيتم تصميم وتوجيه أنشطة المركز المختلفة تجاه العمل مع المنظمات الشريكة و كواردها على النقاط التالية:

برامج تدريبية مخصصة لملائمة الإحتياجات مع التركيز على إدارة المشاريع و إدارة الموارد البشرية كتدريبات جوهرية.

رفد التدريبات الأساسية بتدريبات داعمة في مجالات المناصرة و المعايير الانسانية الأساسية للجودة و المسائلة.

ربط المنظمات الشريكة و كواردها بشبكات من الخبراء المختصين بهدف تقديم الدعم التقني و المعرفي و الاستشارات الخاصة بالتنظيم المؤسسي للاستجابة لواقع المنظمات حديثة النشأة و دعمها لتستطيع القيام بالمهام الموكلة لها من المجتمع.

رفع مستوى الوعي بأهمية الهيكلية الإدارية و التنظيم المؤسسي و فتح المجال للنظر في أهمية و دور الأقسام و الدوائر غير الأساسية.

تطوير سياسات الموارد البشرية و المالية لتأهيل المنظمات للتوسع وزيادة القدرة التشغيلية من خلال تطوير هيكليةها التنظيمية و ثروتها البشرية.

المقترحات:

ضرورة العمل مع المنظمات المحلية من خلال ورشات عمل تشاركية على تحديد مجالات العمل و التخصص مع الأخذ بعين الاعتبار الفئات المستهدفة والاحتياجات المجتمعية.

العمل بالتعاون مع كافة الشركاء و أصحاب المصلحة على رفع مستوى الوعي بأهمية النهج التشاركي و المشاركة المجتمعية في تحديد أولويات و مناهج العمل.

بناء و تطوير أوعية التواصل والعمل المشترك بين المنظمات المحلية و غير المحلية خاصة تلك العاملة في مجالات متشابهة لتجنب خلق حالة من المنافسة و للتحفيز باتجاه مشاركة الخبرات و الموارد بما يضمن الفائدة القصوى و زيادة فعالية و كفاءة العمل المدني بشكل عام.

التعاون مع السلطات المحلية بغرض المساهمة في تسريع و تسهيل إجراءات التسجيل و التراخيص القانونية.

تشجيع المنظمات الدولية و المانحين على فسخ المجال للمنظمات المحلية للعمل باستقلالية أكبر بما يخص توجهات العمل و اختيار المشاريع مع ضرورة أخذ احتياجات المجتمع المحلي بعين الاعتبار عند تصميم المنح و المشاريع.

الخلاصة:

من المعطيات الوارد ذكرها في هذا التقرير يمكن رسم صورة أوضح لوضع و حالة المجتمع المدني في محافظة الرقة. في حين تغلب سمة النشاط و الحماس على المنظمات و الأفراد العاملين في الشأن المدني و الذي يظهر جلياً من خلال سرعة تشكل المنظمات و مجموعات العمل في المنطقة و اعتمادها على العمل التطوعي و الرغبة العالية بالعمل المشترك. فإن أغلب هذه المنظمات لا تزال في بداية مسيرتها من ناحية القدرات والكفاءات المؤسسية والتنظيمية. و هي في أمس الحاجة إلى مختلف أنواع الدعم التقني و الفني و المعرفي و المالي. و من المأمول ان تساهم برامج الدعم المختلفة في رفع سوية العمل المدني و الانتقال به من حالة عفوية إلى بنية ممنهجة قادرة على الاستمرار و النمو و الاستجابة لمتطلبات المرحلة بمرونة ملائمة لواقع متغير يعيشه المجتمع السوري منذ سبع سنوات.



الرفقة حيي المأمون (المشلب) شارع الفيصل
www.raqqacenter.com
info@raqqacenter.com
<https://www.facebook.com/Raqqa.Center>